

على قانس مشروع مظنة الرئية :

تعليم الشعب

أقرب الطرق الى العدل الاجتماعى

وإلى زيادة الثروة القومية

بقلم الأستاذ سيد قطب

اصطلحنا فى بحث مشاكلنا الاجتماعية على أنها الفقر والجهل والمرض . أما أنا فأريد أن أسقط منها " المرض " فلا أعده مشكلة أساسية ولا عيباً ذاتياً . فليس المرض إلا عرضاً للمشكلتين الآخرين : الفقر والجهل ، ولو انتبهنا إلى كفاح هاتين الآفتين لانتبهنا فى الوقت ذاته إلى مكافحة المرض فى جميع البيئات . فالفقير الجاهل هو الذى يمرض ، ولا يجد العلاج وربما لا يعرف العلاج . والغنى المتعلم لا يتعرض للمرض وإذا تعرض له عرف كيف يعالجه واستطاع أن يصل إلى هذا العلاج .

وحقيقة أن المرض قد يكون فى بعض الحالات سبباً فى الفقر بعدم القدرة على العمل والانتاج . ولكن المرض الذى يؤدى إلى هذه النتيجة لا يوجد إلا فى محيط الفقراء ، فهو نتيجة لفقر سابق ، وكل ما يصنعه المرض فى هذه الحالة هو زيادة درجة الفقر لا إنشاؤه وإيجاده .

تتخصر مشاكلنا الاجتماعية الأساسية إذن فى الفقر والجهل ، ومنهما تنشأ معظم الأمراض الاجتماعية الأخرى كأعراض ظاهريّة لداء دفين . منهما ينشأ المرض كما قلنا ، وعنهما تصدر العيوب الفردية والاجتماعية التى نشكو منها فى أخلاقنا وعاداتنا وبيوتنا ومجتمعاتنا ... ولكن الجهل نفسه هو الآخر عرض من أعراض الفقر فى معظم الحالات ، ولا سيما بعد أن أقبل الناس على التعلم ولم يعد يحول بينهم وبين العلم إلا الفقر الذى يعجزهم عن أداء نفقات التعليم من جهة ، ويحبطهم فى حاجة دائمة إلى مجهود أبنائهم فى سنى الحداثة فلا يرسلونهم إلى المدارس - ولو كان التعليم بالمجان - لأن الحاجة إلى اللقمة مقدمة على الحاجة إلى العلم .

الجهل إذن عرض من أعراض الفقر ، كما أن المرض وسائر العيوب الاجتماعية عرض من أعراض الجهل والفقر معاً . وحقيقة إن الجهل قد يكون سبباً فى الفقر بضعف القدرة

على النجاح في الحياة والحصول على الكسب العالى. ولكن الجهل الذى يؤدى الى هذه النتيجة لا يوجد إلا في محيط الفقراء. فهو نتيجة لفقر سابق، وكل ما يصنعه الجهل في هذه الحالة هو ابقاء درجة الفقر على حالها لا إنشاء الفقر وإيجاده ؟

ونخلص من هذا الى أن الفقر وحده هو مشكلتنا الأساسية، وأن كل علاج اجتماعي لأعراض هذه المشكلة إنما هو مسكن وقى لا يشفى من الداء فلا يلبث أن يعود في صورة أخرى .

وعلاج الفقر يكون بطريقتين في وقت واحد :

١ — زيادة الثروة القومية .

٢ — حسن توزيع الثروة .

فأما زيادة الثروة القومية فحديثها طويل . وقد طرقتنا هذا الموضوع مرات في هذه المجلة، فتحدثنا عن استصلاح الأراضي القابلة للاستصلاح والتي يقول الخبيرون إنها تساوى نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة، وعن استغلال القوى الطبيعية في مساقط المياه وسواها، وعن الانتفاع بكنوز الأرض من البترول والمعادن، وعن توسيع نطاق الصناعة — والصناعة الزراعية بشكل خاص — وعن ... وعن ... الى آخر الكنوز القومية المدفونة التي طال الحديث عنها . فلا نعود الى تكرار هذا الحديث .

وأما حسن توزيع الثروة فحديثه كذلك طويل . وقد طرقتنا هذا الموضوع مرات في هذه المجلة، فتحدثنا عن الوسائل الهادئة المشروعة لتحقيق هذا الغرض، تلك الوسائل التي اتبعتها الأمم الديمقراطية مثلنا حينما أرادت أن تعيد توزيع الثروة بلا خيعة ولا انقلاب .

تحدثنا عن الضرائب المتدرجة التي يعفى منها الفقراء ويساهم فيها المتوسطون ويضطلع بعينها القادرون، وعن التقريب بين الحد الأدنى والحد الأعلى في المرتبات والأجور، حتى لا يقصر الحد الأدنى في ضمان حياة آدمية معقولة للملايين من العمال والزراع وصغار الموظفين في الدولة ودوائر الأعمال، وعن مراعاة هذه القاعدة في الضرائب غير المباشرة أى الرسوم الجمركية ورسوم الانشاج وأجور نقل المحصولات والمنتجات الصناعية، بحيث تخف وطأتها على ضروريات الفقراء فيرخص ثمنها بمقدار هذا التخفيف وتثقل على كاليات الأغنياء فيرتفع ثمنها بالنسبة نفسها، وعن الضمانات القانونية للطبقات العاملة التي تكفل لأفرادها دخلا معيناً في حالات المرض والشيخوخة والوفاة، وتعويضاً مناسباً في حالة الإصابة والوفاد بسبب العمل إلى آخر هذه الاجراءات التي أخذت بها جميع الشعوب المتعدنية ولم نأخذ منها إلا بالقليل حتى الآن .

وتحقيق هذين الغرضين الهامين : (زيادة الثروة القومية وحسن توزيع الثروة) يأتي
عن طريقين : طريق الدولة وطريق الشعب .

ولكن يبدو حتى الآن أن الدولة تجدد في طريقها عراقيل خلفتها لها الماضي الطويل ،
هذا الماضي الذي كان سببا في نقص الثروة القومية وفي سوء توزيع هذه الثروة على السواء ،
فهى تجاهد هذه العراقيل بقدر المستطاع ، وتعالج الموقف المعقد بصبر وإناة . تعالج أن تزيد
الثروة القومية بالمشروعات الاقتصادية المرهونة بمقدرة البلاد على الانفاق ، وتعالج أن تكف
من أنانية الأقلية القادرة فتجد الصعوبات والاعتراضات كلما همت بتشريع يرفع مستوى
الفقراء الى حد ما ، ويزيد أعباء رؤوس الأموال الى حد ما .

إلا أننا نعتقد أن الجهل يعوق خطوات الدولة في كلا الأمرين بأكثر مما تعوقها جميع
العراقيل .

وتفصيل ذلك في الأمر الأول أن المشروعات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية في حاجة
الى عقول مستنيرة وإلى أياد متفكة . والدولة لا تستطيع وحدها أن تحق هذه المشروعات
وأن تمولها وأن تتولى إدارتها والعمل فيها في وقت واحد . فلا بد إذن من شعب متعلم مثقف ،
يفهم اتجاهات الدولة ويقدر على الابتكار ، وعلى العمل المشرب بطبيعة الحال .

ومشروعات المستقبل جميعها في حاجة الى قوة العلم بجانب قوة المال ، فالشعوب الجاهلة
لن تستفيد شيئا من هذه المشروعات . ونحن نذكر أن الجهل هو الذي كان - ولا يزال - يتعد
بأثرائنا عن استثمار أموالهم في المشروعات المالية والصناعية فيقتحمها الأجانب في قلب
البلاد ، ويزيدون ثروتهم الشخصية والقومية ، وأغنيأؤنا الجهال يعتمدون في الإثراء على
اقتطاع جزء من أجور العمال ! بينما الأجانب يضاعفون أرباحهم ويضاعفون أجور عمالهم
ويربحون أكثر من المصريين !

وأما تأثير الجهل في تعويق خطوات الدولة الى حسن توزيع الثروة ، ففرده الى رضا
الفقير الجاهل بحياة لا ترضاهها الحيوانات ، وقناعته بما هو أقل من الضروريات واستسلامه
لأمراض نقص التغذية والأمراض الوبائية بل مساعدته بجهله على انتشار هذه الأمراض .

هذا الفلاح الذي يأكل الخبز بلا ادم ويلبس الأسمال البالية وينام بجوار الماشية لم
يكن ليطبق هذا كله لو كان متعلما . ونحن لا يطبق الفلاح هذه الحياة يعمل على استيفاء
ضروريات الحياة الآدمية ، فيرتفع مستواه وتتوزع الثروة من نفسها توزيعا عادلا بحكم
الظروف مهما كانت العراقيل في الطريق .

تعليم الشعب اذن هو أقرب الطرق الى العدل الاجتماعى والى زيادة الثروة القومية معا .
هو أقرب الطرق لأنه الطريق الطبيعى المادى الذى يتفق وحقائق الأشياء ، ويرغم الظروف
القائمة على التكيف لمواجهة التطور الطبيعى المعقول .

لن يوجد المتعلم الخافى ، ولا المتعلم الذى ينام على التراب ، ولا المتعلم الذى يأكل الخبز
الجاف بلا إدام ، ولا المتعلم الذى ينام فى حظيرة الحيوانات ، ولا المتعلم الذى يمرض لنقص
الغذاء . كل متعلم سيطلب لنفسه حق الحياة الكريمة وسيعمل للحصول على مقومات هذا
الحق ، وعلى الكسب الذى يجعله يتمتع به فى هذه الحياة .
يستطيع المصلحون الاجتماعيون اذن أن يسلكوا هذه الطريق فיאمنوا جميع العقبات .
وهم يحاولون أن يسلكوه فى هذه الأيام .

فأما التعليم الشعبى فيها هو ذا مشروع مكلفة الأمية يحاول أن ينهض به نهضة مشكورة ،
وقد تحدثنا فى العدد الماضى عن هذا المشروع بما فيه الكفاية .

وكل ما نرجوه بعد ذلك ألا يقف المشروع عند إزالة الأمية الكتابية . فهناك أمية عقلية
حتى بين من يعرفون القراءة والكتابة ، وذلك لانعزالهم عن التيارات العامة ، وجهلهم بما
يجرى فى الدولة وفى العالم . فنجب أن يحتوى البرنامج على إزالة الأمية العقلية بتوير عقلية
الشعب وتنبهه إلى ما يجرى فى الدنيا وفى مصر بوجه خاص .

وأما التعليم العام فهناك اتجاه مشكور كذلك فى تيسيره على الناس بالمجانبة وزيادة عدد
المدارس وعدد الفصول ، وما هو ذا رجل كبير مسئول فى وزارة التعليم يقول فى صحيفة عامة
"يجب أن يكون التعليم بالمجان" ويذكر أن الدولة تنفق على الجيش فيجب أن تنفق على التعليم
وآلا تحصل من المتعلمين نفقات لقاء تعليمهم .

وهذه صيحة جريئة ولكنها واجبة . وهى لا تخص العلم وحده بل تشمل الاجتماع
كذلك ، فالمجتمع المصرى كما أسلفنا لن يبلغ مداه من الثروة ومن حسن توزيع الثروة إلا حين
يتعلم الشعب المصرى ، فلا يصير المجموع على الفقر كشعب . ولا يصير الفرد على هذا الفقر
كأنسان .

إن كل فرد يتعلم ينجو من ربة الفقر الأسود وربة المرض القتال فى آن واحد . ولن
تستطيع الظروف السابقة والحاضرة ، ولن تستطيع الأثنية والمعاكسات ، أن تصد الفرد
المتعلم والمجموع المتعلم عن الحياة الكريمة التى يطالب بها المصلحون الاجتماعيون .

سيد قطب